الحكومات المحلية واستدامة الرضا المجتمعي: التحديات والفرص

(دراسة ميدانية في محافظة بغداد)

نور صبحي محمد
كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد
nn665459@gmial.com

أ.د. عدنان ياسين مصطفى
كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد
yasinadn@yahoo.com

الملخص:

تهدف الدراسة التعمق في بحث التحديات التي تواجه الحكومات المحلية في العراق وعلاقتها بالرضا المجتمعي باعتبارها طريق لمنح الافراد الشعور بالارتياح تجاه مجتمعهم الذي يعيشون فيه ويتلخص الرضا بمجموعة عوامل متنوعة مؤثرة في جودة الحياة اليومية مثل: شبكات الامان الاجتماعي و الشعور بالأمان، والانتماء وتأمين الاستقرار، المالي وتوفير فرص العمل ومستوى الخدمات العامة. التي تتمثل في البنى التحتية، فضلاً عن وسائل النقل، وجودة التعليم وجودة الرعاية الصحية، الى جانب آليات الحوكمة، المساءلة والشفافية الحكومية، والمشاركة السياسية والعدل والمساواة .

لقد سعت الدراسة الى تحديد آليات عمل الحكومات المحلية واستدامة الرضا المجتمعي من خلال عينة ديوان محافظة بغداد"، تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي استهدفت وصف الواقع وتحليله، وطبقت من خلالها آليات منهج المسح الاجتماعي (الملاحظة البسيطة واستمارة الاستبانة) وصولاً للحقائق والمعلومات التي تم استنباطها من واقع الموظفين والمواطنين في ديوان محافظة بغداد ووحداتها الادارية ومعرفة مدى رضاهم حول الحكومات المحلية، اذ تمت معالجة البيانات احصائياً حيث تم استخراج البيانات وتحليلها وتفسيرها: وقسمت الدراسة الى بابين وست فصول ضم الباب الاول (الجانب النظري) واحتوى على ثلاثة فصول والباب الثاني (الجانب الميداني) واحتوى على ثلاثة فصول ايضاً.

Local Governments and Societal Satisfaction Sustainability: Challenges and Opportunities (A Field study in Baghdad)

Dr. Adnan Yasin Mustafa — **College of education for Women**

Noor Sobhi Mohammad — **College of education for Women**

Abstract:

This study is an attempt to investigate the developmental role of local governments in achieving community satisfaction. The study focused on societal satisfaction because it is of great importance as it makes poor individuals feel comfortable with the society in which they live, as satisfaction is summarized by a variety of factors that affect: the quality of daily life, such as Social structure: which includes the presence of social support networks, security, and belonging which provides financial stability, job opportunities, and: The economic structure standard of living transportation, quality of education, which include infrastructure, Public services, and health care, political governmental transparency which is represented by

Political structure, participation, justice and equality or which include cultural identify common values, and respect for culture and values cultural diversity.

Therefore, by providing and improving these factors in an integrated manner, individuals feel that their requirements and life needs are well met

The study sought to determine the topic of her study on "Local governments and sustainability of community satisfaction, challenges and opportunities/ Baghdad Governorate Office." This study is considered a descriptive study as it aimed to describe and analyze reality. The study applied a simple observation approach and ire form to reach the facts and information that were extracted from the aquastion reality of employees and citizens. In the Baghdad Governorate Office and its administrative units and to know the extent of their satisfaction with the work of local data was processed statistically through descriptive statistics governments.

The, where the data was extracted, analyzed and interpreted. The study was divided into two chapters and eight chapters. The first chapter (theoretical perspective (he second chapters (the field aspect) included three chapters.

المقدمة:

تهدف الحكومة المحلية الى تقديم الخدمة للمواطن المحلي الذي انتخبها ويتجلى ذلك في تطبيق نظام الحكومة الالكترونية الذي يحقق الرضا والقبول لدى السكان المحليين للوحدات الادارية وبهذا

تزداد فرص المشاركة في عملية صنع القرار المحلي ان رسم السياسات العامة يمر بمراحل تتباين من دولة الى اخرى من حيث طولها وطبيعتها وتعقيدها ووفقاً لعوامل متعددة اهمها النظام السياسي ونظام الحكم والسياسة في كل دولة وهو ما يحدد رسم السياسة في كلٍ منها اذ ان اهم اهداف السياسة العامة هو تحقيق المصلحة العامة وتنطوي على تحقيق المنافع المادية مشتملة على الافكار والمبادئ والقيم الاخلاقية، وبهذا فأن العلاقة بين المصلحة العامة والسياسة العامة هي علاقة مترابطة تقوم على ان مهمة الحكومة سواء كانت مركزية او محلية يجب ان تكون دائماً في خدمة المصلحة العامة وحمايتها وبهذا فقد جاء البحث للتعرف على دور الحكومة المحلية في محافظة بغداد في تنفيذ السياسات العامة لخدمة الصالح العام وتقديم الخدمات للمواطنين من خلال تمثيل الديمقراطية والادارة المركزية ومن حيث تمثيلها للحكومة المركزية .

باعتبار الحكومات المحلية عنصراً اساسياً في نسيج الحياة الاجتماعية والسياسية في اي بلد كونها اهم الكيانات التي تتفاعل بشكل مباشر مع المجتمعات المحلية وتقدم الخدمات وتتبنى السياسات التي تؤثر على حياة الناس بشكل يومي ويمثل الحفاظ على رضا المجتمع هدفاً مهماً لهذه الحكومات.

الحكم المحلي Local government

الاستدامة sustainability

الرضا المجتمعي societal satisfaction

المبحث الاول: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

مفهوم الحكم المحلي: هو وسيلة لإعانة الحكومة المركزية من الناحية الادارية على اداء رسالتها بفعالية وكفاءة وذلك بنقل الصلاحيات والاختصاصات من الحكومة المركزية الى الحكومات المحلية لمواجهة المسؤولية من حيث توزيع الادوار الوظيفية حيث يقسم العمل على مستويين محلي ومركزي **(حسام قضب، ٢٠٠٣، ص١٣).**

الحكومات المحلية: هي نوع من انواع السلطات حيث تقوم بإدارة منطقة جغرافية وادارية محددة وتكون لها خصوصية اقتصادية او جغرافية ولها صلاحيات او سلطات محدودة وغير سياسية وهي من اكثر الوحدات الحكومية تعاملاً مع المواطنين وخاصةً من حيث تقديم الخدمات الحكومية لهم **(نور قيس، ٢٠٢٢، ص ١٤٤).**

مفهوم المجتمع المحلي: يعبر عن المجتمع المحلي بأنه علاقة انسانية تتأثر بعلاقات الصداقة والقرابة والجوار وتؤدي وظيفة رئيسية للمجتمع المحلي وهو مجموعة الاشخاص الذين تحدهم بيئة جغرافية معينة ويرتبطون بعلاقات اجتماعية واقتصادية ويتشابهون في اسلوب الحياة وفي الانظمة والقيم وكذلك العادات والتقاليد والتصورات والرموز الثقافية وهي ما تحدد طبيعة المجتمع المحلي وشكل ومعنى بنيتهم الاجتماعية وتوجيه افعالهم وسلوكهم في جميع جوانب الحياة وهو الذي يمنحهم هوية اجتماعية خاصة تميزهم عن المجموعات الاخرى:

* **السكان:** وهم الافراد والمجموعات المنظمين في شبكات اجتماعية داخل المجتمع المحلي .
* **المكان:** هو اطار جغرافي يستقر فيه الافراد والجماعات وهو مكان لممارسة الانشطة .
* **المؤسسات:** تهتم بوظائف المجتمع وتختلف باختلاف الوظائف مثل ادوار التعليم، الاسرة، القانون، السياسة، الاقتصاد، الدين، الرعاية.
* **الانظمة والقيم:** وهي التي تحدد وتوجه انماط النشاط والسلوك بين الجماعات والافراد ومدى تفاعلهم مع بعضهم البعض وكيفية ادراكهم للقيم ومدى ادراكهم لوجودهم ومحيطهم والعالم من حولهم وتعكس اهداف الثقافة المحلية والمؤسسات .
* **الآليات:** وهي ما تعتمده المؤسسات في اداء وظائفها وما يفعله الافراد والمجموعات من حيث اداء مهامهم وادوارهم .

* **البنية الاجتماعية:** هي مجموعة الافراد والمؤسسات والجماعات والمعايير التي يتم على اساسها تصنيف تركيبة المجتمع وتوزيع قطاعاته الانتاجية وفئاته الاجتماعية والقوى المؤثرة من حيث الثروة والنفوذ والقوة .
* **التفاعل الاجتماعي:** هو الاساس الذي يمكن المجتمع المحلي من الاستمرار والنمو ان تنمية المجتمع المحلي تشجع عدد كبير من الافراد والجماعات والمؤسسات للمشاركة فيها وهي عملية مستدامة لإحداث تغيير ايجابي في الاوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية بحيث يتمتع افراده بحياة افضل من ذي قبل وهي عملية تغيير تدريجي منهجي للنهوض المتكامل والشامل بجميع جوانب الحياة في المجتمع المحلي بحيث يقوم افراده بأسلوب ديمقراطي تشاركي وبتضامن مع المساعدات من خارجه **(وليد هلال، ٢٠٠٩، ص٥)**.

تعريف الاستدامة: وتعني سلسلة المتغيرات الكمية والنوعية بين فئة معينة من السكان يمكن ان تؤدي مع مرور الوقت الى ارتفاع مستوى المعيشة وتغيير نمط الحياة وهي من اكثر المفاهيم عمومية وشمولية وترتبط بفكرة التقدم وعموده الفقري النمو الاقتصادي والتنمية هي عملية تغيير نوعي لما هو موجود سواء كان اقتصادياً او ثقافياً **(موقع ستار شمس، ٢٠٢١)**.

التعريف الاجرائي للاستدامة: وهي الطريقة التي تحدد ممارسات ومبادئ الاستدامة في نظام او مؤسسة معينة ولتحقيق الاستدامة في العمليات اليومية يجب مراعاة العناصر الرئيسة الآتية:

- **وضع الاهداف والمعايير:** وتعني تحقيق اهداف الاستدامة التي تسعى لأجلها المؤسسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية .

- **رصد وتقييم الاداء:** تشتمل على وضع آليات لرصد اداء المؤسسة بصورة دورية وتقييم مدى تحقيقها لأهداف الاستدامة كل ذلك من خلال تحليل البيانات وتقديم التقارير لتحقيق التطور في المجالات التي يمكن تحسينها .

- **التواصل والشفافية:** وتعني جعل معلومات الاستدامة متاحة للأطراف المعنية وهم المجتمع المحلي اي ان تكون شفافية المؤسسة عالية حول جهودها واداءها في مجال الاستدامة .

- **الابتكار والتحسين المستمر:** وهو وجوب تركيز المؤسسة على التحسين والابتكار المستمر حول مبادئ الاستدامة من خلال استكشاف عمليات وتكنلوجيا جديدة تعزز الاستدامة .

- **الامتثال للتشريعات واللوائح:** وهو ان تلتزم المؤسسة باللوائح والقوانين المتعلقة بالاستدامة والذي يتطلب متابعة التشريعات الاجتماعية والبيئية وضمان التأمين القانوني وهذه العناصر الاجرائية تتطلب تكاملاً شاملاً لمفاهيم الاستدامة داخل المؤسسة لتضمن تحقيق التأثير الايجابي على المجتمع والبيئة بشكل مستدام.

تعريف الرضا المجتمعي: هو امكانية تحقيق انجازات واسعة حول متطلبات وجوانب حياة المواطنين بحيث يشعر باستدامة سبل العيش والحياة الآمنة الكريمة وبتحقيق التوازن بين الواجبات والحقوق وهو مؤشر لمدى تعلق الفرد بالدولة وهي الرمز الذي يحميه ويسكن فيه.

اما من ناحية الرضا في المؤسسة يمثل امكانية تنفيذ المؤسسة لأدوارها سواء التشريعية او التنفيذية والنجاح في استدامة تيسير المهام دون اهمال او محاباة والرضا بالنسبة للمسؤول وصاحب القرار هو مدى قدرة ذلك المسؤول على الموازنة بين السياسة العامة ومهام المؤسسة الخاصة فهذا الركن اما ان يكون سبباً للرضا المنشود او دافعاً للسخط المرفوض لذا يتحتم على هؤلاء تحقيق توازن الدولة وليس مصالح شخصية او قوى فردية **(نضال المجالي ٢٥ آذار ٢٠٢٣، تمت زيارة الموقع ٢٠٢٣/٢٢/٩).**

التعريف الاجرائي للرضا المجتمعي: هو مصطلح يشير الى مستوى الرضا العام للأفراد عن جوانب وعناصر معينة في مجتمع معين والتي تؤثر على نوعية حياتهم ورفاهيتهم يتضمن التعريف الاجرائي لرضا المجتمع مجموعة خطوات واجراءات لمعرفة وقياس وتحليل الرضا بكل مكوناته والتي تشتمل على:

- **اجراء استطلاعات الرأي:** يتم جمع بيانات افراد المجتمع من خلال الاستبانات واستطلاعات الرأي وذلك بتوجيه الاسئلة لفهم رضا الافراد عن جوانب مختلفة من حيث العمل والتعليم والخدمات الصحية والسلامة البيئية وغيرها.

- **تحليل البيانات:** يتم تحليل البيانات التي يتم جمعها لفهم رضا المجتمع وذلك باستخدام الادوات الاحصائية للتفسير والتحليل.

- **تقديم التقارير والتقييم:** تلخص نتائج استطلاع الرأي والتحليلات بتقارير يتم تقديمها للجهات المعنية كالحكومات المحلية والمنظمات الاجتماعية لاتخاذ الاجراءات اللازمة .

- **تتبع التغييرات مع مرور الوقت:** يتم تكرار استطلاعات الرأي لمراقبة التغييرات في مستوى الرضا للمواطنين مع مرور الوقت وقياس مدى تأثير الاجراءات المختلفة والسياسات على نوعية حياة المجتمع.

- **تنفيذ اجراءات التحسين:** وفقاً لنتائج التحليلات بتوجيه القادة وصناع القرار باتخاذ اجراءات لتحسين الظروف وزيادة رضا المجتمع يهدف التعريف الاجرائي هذا الى فهم المطالب والاحتياجات المجتمعية والسعي لتحقيقها لتحسين نوعية حياة الافراد في المجتمع.

- **الحكم الرشيد** :عرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه مجموعة المؤسسات والتقاليد التي تفرضها الدولة وتتمثل بالسلطة من اجل الصالح العام ويشمل الابعاد التالية:-

- **البعد السياسي:** اختيار ورصد واستبدال القائمين على السلطة .

- **البعد الاقتصادي:** قدرة الحكومة على ادارة الموارد بفعالية وتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة .

- **البعد المؤسساتي** :ويتمثل باحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية(world Bank، 1994، p.xiv).

المبحث الثاني: الحكم الرشيد وتحديات الحكومات المحلية

مفهوم الحكم الرشيد: بدء الاهتمام بمفهوم الحكم الرشيد بعد فشل سياسات الاصلاح الاقتصادي في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين في كتابات البنك الدولي عام ١٩٨٩، التي قام بها البنك في دول العالم الثالث والذي تطلب طرح سياسات حول الاصلاح السياسي والمؤسسي، اذ تضمن الاصلاح التركيز على اصلاح نظم الحكم وتفعيل النظام الديمقراطي، لذا يعتبر الحكم الرشيد حكم كل الشعوب المستضعفة ومطية الحكومات نحو العدالة والامن والاستقرار والرخاء ذلك ان ممارسة مبادئه ترفع ممارسيها الى مصاف الدول المتقدمة **(البسام، ٢٠١٤، ص٥)**.

شهد هذا المسار تطوراً بعد الحروب الاهلية لتطبيق وارساء اسس بناء السلام والحكم الرشيد كركيزة اساسية لأعاده الاعمار فللحكم الرشيد اهمية قصوى حيث ليس بالإمكان معالجة المسألة منعزلة عن بقية العناصر (الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والامنية) **(صنم نراقي، ٢٠٢٠، ص١٥٥)**.

مكونات الحكم الرشيد:

للحكم الرشيد ثلاث مكونات رئيسية هي: منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الحكومة اذ ان كلاً منها يلعب دوراً محورياً في ارساء مبادئ الحكم الرشيد **(عز الدين، ٢٠١٢، ص ٤)**.

آليات الحكم الرشيد :

لا تقتصر آليات الحكم الرشيد على اداء الدولة ومؤسساتها الرسمية بل تتجاوز ذلك الى المؤسسات غير الرسمية اذ تتنوع هذه الآليات بين الآليات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والادارية وهنا سنذكر نبذة من الآليات والمعايير المستخدمة من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة الاشمل والاكثر دقة:

اولاً: المشاركة/ هي ان يشترك كل فاعل من الفاعلين في اعداد الخطط والبرامج وتحديد الاحتياجات في اتخاذ القرارات واعداد الموازنات والنواحي المالية والتنفيذ وهي تعد الفاعل الاساسي في عملية التنمية وتسهم في دعم الحكم الديمقراطي وتسهل التفاعل بين المجتمع والدولة ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات ومساءلة صانعيها تعكس المشاركة حرية الرأي وفاعلية التعبير من خلال رسم

السياسات العامة وتنفيذها بحلول تمكن الشعب من التعبير عن رأيه وبهذا يكون للجميع صوتاً مسموعاً ومؤثراً في اتخاذ القرارات والذي يضفي الشرعية على اعمال الحكومة ويمكنها من تحقيق الاستدامة والاستقرار **(بلخير آسيا، ٢٠٠٩، ص ٥٣)**.

وتعني ايضاً ان تكون القرارات معبرة عن الرغبات الشعبية ومحققة لمطالب المواطنين وبتوسيع المشاركة يتمكن المجتمع من الاستخدام الامثل لطاقات افراده **(منال طلعت، ٢٠١٢، ص ٢١٧)**.

المشاركة هي الجزء الذي لا ينفصل من شبكة المفاهيم والمبادئ الديمقراطية كسيادة الشعب والمساواة والتنشئة ومناقشة القوانين فالمشاركة السياسية تعد مقياساً لنمو الحكومات الديمقراطية واستقرارها فالمشاركة هي ليست لغاية المشاركة بل هي من اجل استمرار المؤسسة او الفرد اذن فهي نشاط من اجل التغيير **(سامية، ٢٠٠٥، ص١٩)**.

ومن اهم جوانب المشاركة والتي لها مصطلحات عديدة مثل: الشرعية، المشاركة السياسية وهي الصوت، ابداء الرأي والمساءلة فهي تشير الى عمليات اختيار الحكومات واستبدالها ومراقبتها فهي ركيزة اساسية من ركائز الحكم الرشيد من حيث التعاون مع المنظمات الدولية لتطوير النظم الديمقراطية وتحديثها في جميع البلدان **(كواري، ١٩٩٣، ص١٤٦)**.

ثانياً: حكم القانون/ يعني ان يخضع الجميع للقانون مسؤولين ومواطنين وحكام اذ لا يسمو شيء فوق حكم القانون الامر الذي يجعل القوانين كافة تتفق مع حقوق الانسان وتضمن حريات الانسان ويتطلب هذا ان تكون كل الاطراف محترمة للقواعد ومطبقة لها **(العجلوني، ٢٠١٩ ص٦)**.

من متطلبات الحكم الرشيد الاساسية وجود دولة القانون التي تساوي بين المواطنين حيث تزدهر هذه الدولة بالسلم الاجتماعي كونها تتيح الفرص المتساوية بين المواطنين وتفتح آفاقهم وتوسع خياراتهم فحكم القانون يعد الاساس الذي تبنى عليه المبادئ والمفاهيم بما فيها الادارة العامة الفعالة والمتجاوبة والتمثيل السياسي **(البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٢، ص١١١)**.

وواقعا فان مبدأ حكم القانون يستلزم حماية حقوق الانسان بما فيها حقوق الجماعات والافراد وكذلك تفرض العقوبات عليهم بشكل متساوي وفقاً للمعايير القانونية ومعاملة الجميع بالتساوي بحيث يخضعون للقانون لا لمشيئة القوي وعلى القانون ان يحمي الجماعات الضعيفة من الجماعات الاخرى **(د. غالب غانم، ٢٠٠٥، ص١٧)**.

ثالثاً: الشفافية/ وهي احدى آليات الحكم الرشيد تقوم على مبدأ عدم اخفاء اي امر يخص المواطنين و الشأن العام **(المركز الفلسطيني للاتصالات، ٢٠١١، ص١٤)**.

فموجبها يتم اتاحة المعلومات وتسهيل تبادلها امام المؤسسات وامكانية توفرها لجميع الاطراف الذي يساعد بدوره في الاصلاح ومناهضة الفساد بكل اشكاله وباعتبارها توفر معلومات منظمة وكافية وشاملة حول عمل المؤسسات واداءها بما يسهل الرقابة عليها ومتابعتها **(الكرخي، ٢٠١٧، ص٢١)**

ومن اهم انواع الشفافية هي الشفافية المالية والتي تعني وفقاً للمنظور الاقتصادي تعزيز المناخ الذي يعلن كافة البيانات والمعلومات واساليب اتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركات او الأفراد ذات الصفة العامة (محمد، ٢٠١٤، ص٤٧٩).

والحكم الرشيد يؤمن تطبيق السياسات الاقتصادية التي توسع الخيارات المتاحة للنمو والتنمية ومن جهة اخرى فان ادارة الحكم الرشيد تسهل انشاء مشاريع تجارية وادارية وتوسع النشاطات الموجودة من خلال كلف المعاملات وبما يحدد اولويات الخدمات العامة **(د. مفيد، ٢٠٠٩، ص١٢٧)**.

رابعاً: الاستجابة/ وتعني الاستجابة لرغبات المواطنين وللتغييرات السياسية والاقتصادية والمؤسسية من قبل الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وهي الالتزام بإطار زمني لتؤدي المؤسسة خدماتها لصالح اصحاب المصلحة اي ان يكون رد فعل مجتمعي للالتزام بالقرارات والعمليات وتقديم الخدمات المجتمعية في الوقت المحدد لذا فهي تعني تأمين وتلبية رغبات الجميع دون استثناء **(الشطي وآخرون، ٢٠٠٦، ص٢٥)**.

تتيح الاستجابة خلق حالة من الاجماع حول افضل المصالح المشتركة لتسوية الخلافات وان يتم فيها تقديم المصالح العامة على المصالح الخاصة **(منال طلعت، مصدر سابق، ص ١٣٢)**.

والاصلاح في الدولة هو منهج عمل مؤسسي ونظام مستقر وحكم ولوائح مطبقة لذا عندما يكون الاصلاح معلقاً بوجود افراد معينين فان الحكم لم يبلغ درجة الرشد بعد **(الغزالي، ٢٠١٠، ص٦)**

ولا يمكن ان تكون الاستجابة السريعة منعزلة عن آليات الحكم الرشيد الاخرى كالشفافية والمشاركة والمساءلة فبانعدام هذه المبادئ سيسود الفساد والديكتاتورية في الحكم وتضعف عندها استجابة الحكومة لمطالب المواطنين **(توفيق، ٢٠٠٥، ص٢٣٠)**.

خامساً: التوافق/ تعني الوصول الى الاجماع الواسع وفقاً لمصلحة الجميع من خلال التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة **(توفيق مصدر سابق)**.

وللتوافقية اركان تقوم عليها وهي: الاستقلال القطاعي، الفيتو المتبادل، الائتلاف الواسع، النسبية **(شمال، ٢٠١١، ص٢٩)** ولها ابعاد اساسية ايضاً كالسياسية، الثقافية، الاجتماعية وكذلك الدينية فاذا تحقق في المجتمع التوافق السياسي والثقافي فسيكون الطريق ممهداً لتعزيز الحكم الرشيد **(نعمان، ٢٠١١، ص ١٦١)**.

سادساً: المساواة والعدالة/ والمقصود بها تكافئ الفرص بين افراد المجتمع رجالاً ونساءً وصغاراً وكباراً لضمان الامن الاجتماعي للجميع وتحقيق طموحاتهم وتحسين اوضاعهم الاجتماعية **(بوحنية، ٢٠١٤، ص٦٤)**.

تعد المساواة شرطاً اساسياً للوصول الى حماية الحريات والديمقراطية الحقيقية اذ ان المجتمع الذي تنعدم فيه المساواة وتسود روح التمييز يصل في نهاية المطاف الى الانكار التام للحرية **(د. محمد، ٢٠١١، ص٤٨)**.

كما اكد القرآن الكريم بجعل المساواة غاية ارسال الرسل وإنزال الكتب السماوية ويرى بعض العلماء امكانية ارجاع كل القيم الاسلامية والقيم الانسانية الى مبدأ العدل **(الشنقيطي، ٢٠١٨، ص١٠٨)**.

وتعد المساواة جزءاً من العدالة وهي مطلب عالمي اذ حددت اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وازالة اشكال التفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي والابتدائي والمساواة هنا ليس بالمعنى المطلق لان المساواة في الحقوق والواجبات لا تعني ان جميع المواطنين متساوين في كل شيء بل تعني ان يساوي القانون بين الجميع في الواجبات والحقوق فهي غياب كل انواع المعاملة التفضيلية امام القانون بين جميع الاطراف **(ميثم، ٢٠١٢، ص ٣١٧)**.

سابعاً: الفعالية والكفاءة/ وتعني تنفيذ المشاريع الخدمية بإدارات كفؤة وعقلانية تضمن عدم هدر الموارد **(عبد الكريم، ٢٠١٢، ص٣٣٥)**.

وبغياب الفعالية فان الموارد البشرية والمالية ليست ذو اهمية بالغة كما في العراق اذ انه رغم وجود الاحتياطات الهائلة من النفط والمعادن والايدي العاملة الا ان ظروفه متعثرة بسبب عدم وجود الفاعلية في استخدام هذه الموارد **(البرنامج الانمائي للأمم، المتحدة، ١٩٩٧ ص ١٠)**.

يركز مفهوم الكفاءة على تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات بقياسات زمنية سريعة مستندة على حسن استخدام الموارد للحصول عل افضل المخرجات كماً ونوعاً وتكاليف قليلة (المدخلات) حسب معايير الكفاءة (الجدارة) وبذلك تنفذ المشاريع والمنشآت التي تسد الحاجة من خلال الاستخدام الامثل للموارد وبهذا فان الفعالية تبنى على جودة الخدمات والسياسات ورضى المواطنين عنها اي يتم انجاز الاهداف في ظل النتائج المرجوة **(حسن اسامة، ٢٠١٤، ص٨)**.

ثامناً: المساءلة/ ويقصد بها المسؤولية التي تقع عل عاتق صناع القرار في الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وهي تختلف حسب المنظمة وما اذا كان القرار خارجياً او داخلياً بالنسبة للمنظمة **(البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٢، ص ١٠)**.

وللمساءلة صور عديدة وهي:

المساءلة المجتمعية: وهي المشاركة السياسية الفاعلة من حيث شفافية القرارات وحرية التعبير وانتخاب وتشكيل الاحزاب واستقلالية القضاء وحرمة المال العام وحرية الاعلام فهذه البيئة الصحية للمساءلة .

المساءلة الذاتية (الفردية): وهي التي تتجلى في الاخلاق الفاضلة والمبادئ والعقائد الدينية كتجنب الفساد بكل صوره وتطبيق مبادئ العقاب والثواب الامر الذي يجعل العقيدة قوة رادعة لأي انحراف عن آليات الضبط الاجتماعي وتشمل المساءلة عن حالات الفساد بالرقابة الذاتية وهي ارقى صيغ المساءلة واقلها تكلفة كونها نابعة من الضمير الانساني الخوف من الله والرغبة في ثوابه .

- **المساءلة التنفيذية:** وتعني مراقبة البرلمان للمؤسسات والمساءلة القضائية من خلال الجهاز القضائي وبرامج المراقبة والمتابعة من قبل الجهاز التنفيذي والمساءلة البرلمانية .

- **المساءلة الداخلية:** وهي مجموعة من الضوابط التي تحكم اداء المؤسسات من حيث تعريف الصلاحيات والتدقيق الخارجي والداخلي والشفافية وغيرها من الآليات التي تقلل من احتمالات سوء استغلال المسؤولية حيث تكمل هذه المراحل بعضها البعض وتتفاعل بينها من اجل استخدام المساءلة التي تمثل الركن الرئيس للحكم الرشيد.

المبحث الثالث: اللامركزية والحكومات المحلية

بعد استعراض الملامح الاساسية لمنظومة الحكم الرشيد وآلياته لابد من الاشارة لقضية اساسية ومحورية في مجال الحكم الرشيد وهي اللامركزية اذ ان منظومة الحكم الرشيد تعد من اهم مداخل تحديث المجتمع والحفاظ على توازنه على كافة الاصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

واللامركزية هي مدرسة تعلم الجماهير الممارسة الديمقراطية لما تتيحه امامهم من فرص التعرف على البرامج السياسية المتنافسة بشان مشكلاتهم المحلية والاهم من ذلك كله تعد اللامركزية مجالاً خصباً لا

عداد القيادات وتدريبها على ممارسة السلطة باعتبارها حلقة تسهم في مساعدة الحكومات ولتكون ذو استجابة اكثر لرغبات المواطنين واستشعاراً لاحتياجاتهم الحقيقية وقريبة من نبض الشارع الفعلي، لذلك ظهر النظام اللامركزي تلبيةً للمتطلبات والاحتياجات الجديدة في ادارة الدولة تحت شعار (دولة اقل ومحلي اكثر من اجل دولة افضل) **(سامح فوزي، ٢٠٠٧، ص٩٨)**.

اللامركزية وفقاً للدستور تعني نقطة انطلاق اي عمل تنموي وفقاً لا حكام دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥م حيث صمم الدستور العراقي نظام الحكومة الفيدرالية والذي يتميز بتعدد مستوياته في الحكومة والادارة لا نه لا يمكن ان يبنى الدستور على نظام قائم لذا فهو يقدم مبادئ اللامركزية محدداً مهام الهيئات المركزية والمحلية وعملية تطوير النظام الفيدرالي، حددت المادة (١١٦) من الدستور نظاماً اتحادياً يتألف من عناصر اقليمية ومركزية فضلاً عن الاقضية والادارات المحلية كما تنص المادة (١١٥) على صلاحيات وسلطات الاقاليم والمحافظات تفوض السلطة المحلية السلطات التي لا تقع ضمن الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية وفيما يتعلق بالسلطات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الاقاليم وفي حالة وجود اي نزاع سيتم منح الاولوية الى الاقاليم والمحافظات غير المنظمة الى اقليم ففي نهاية عملية النقل ستبقى صلاحيات محددة فقط على المستوى المركزي **(عدنان، ٢٠١٩، ص٣٣)**.

مفهوم اللامركزية: وتعني منح السلطة المحلية صلاحيات كانت ضمن اختصاص السلطة المركزية بعد ان قامت بتحويل جزء من سلطتها الى الممثلين المحليين المعنيين او المنتخبين من قبلها **(Jean ctsiapis، 2009، p44)**.

فهي مفهوم واسع يشمل المجتمع بكل مفاصله ولا سيما بعد تطور الدولة الحديثة اذ ان السلطة تمارس في المجتمع المحلي او الاقليمي باعتبارها سلطة حكم فهي تحكم في منطقتها مكتسبة شرعيتها من سكان المنطقة فهي تمارس الحكم بناءً على الدستور وهي بذلك تمثل السلطة المحلية الى جانب

السلطة المركزية ووفقاً لهذه المعطيات فان اللامركزية تمثل نظاماً ادارياً تنظيمياً ينقل قرارات الدولة وسلطتها الى اجهزة محلية تكون مستقلة نسبياً عن السلطة المركزية **(نبيل، ٢٠١٠، ص١٧)**.

والمفهوم الواسع للامركزية: يمثل في الحقيقة اسلوباً شاملاً تتبعه الدولة بناءً على مبررات وحاجات فعلية لتحقيق اهداف استراتيجية تصب في نهاية المطاف في مصلحة الدولة على صعيد المركز والاقاليم والهيئات الادارية الدنيا.

بينما يعني المفهوم الضيق للامركزية: تخويل الصلاحيات من هيئات مركزية الى هيئات دنيا وذلك يكون على صعيد محافظة معينة او وزارة معينة تتمتع بشيء من الخصوصية وان تطبيق هذا المفهوم الجزئي يكون كقاعدة ادارية مدروسة وعامة ومحددة لدى الدول وذلك من خلال تحقيق اهداف اجتماعية وسياسية واقتصادية لصالح السكان **(العساف، ٢٠٠٣، ص٢٢)**.

انواع اللامركزية: اللامركزية هي اشكال للتنظيم الاداري للدولة اذ يوصف التنظيم الاداري لا مركزيا عندما تكون الوظائف الحكومية موزعة بين المركز والحكومات المحلية في الدولة حيث تقسم اللامركزية الى قسمين:

الاول: اللامركزية الادارية / ويقصد بها نقل الصلاحيات المالية والمسؤوليات التي تخص التخطيط والتمويل والمسؤوليات الادارية والادارة المتعلقة بالنشاطات العامة بين مستويات مختلفة من الحكومة المركزية والادارة المحلية واجهزتها التنفيذية الى مستويات ادنى من الناحية الادارية من الهيئات الحكومية او هيئات عامة تتمتع بقدر كافي من الاستقلالية الادارية **(الجبوري، ١٩٩٧، ص١٣٣)**.

وتعني كذلك تخويل الوزارات الصلاحيات التي تتعلق بوضع الخطط واساليب تنفيذها وفق توجيهات سلطة المركز فقد تكون للوزارات دوائر فرعية في المحافظات والاقاليم مرتبطة بها بصورة مباشرة وتتقيد بالقرارات والتوجيهات الصادرة من الوزارة لتنفيذ الخطط التي تضعها الحكومة المركزية **(الكبيسي، ١٩٨٠، ص ٤٩)**.

فهي تعني توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية او المصلحة المستقلة مع ضمان بقاءها تحت رقابة واشراف الحكومة المركزية **(الطماوي، ١٩٧٧، ص١١٧)**.

اكد المختصون وجود صورتان للامركزية الادارية هي:

- **اللامركزية الاقليمية/** وهي التي تعني تقسيم الدولة الى اقاليم ادارية تتنوع فيها السلطة الادارية على السلطتين القضائية والتشريعية فلا تصل الى تقسيم السلطة السياسية بالكامل **(محمد بدران، ١٩٨٦، ص١٩)**.

يقصد بها ان يكون الجهاز الاداري في الدول التي تطبق هذا النظام الاداري بحيث يكون منظم ليسمح بتعدد اشخاصها المعنويين فمن خلالها يتم منح اقاليم الدولة سلطة الاشراف على الوظائف المحلية في الاقليم **(الشمري، ٢٠١٣، ص٧٩)**.

تستند اللامركزية الاقليمية الى الفلسفة الديمقراطية مؤكدة اعطاء كل مواطني الوحدات الاقليمية حقهم في ادارة المرافق والشؤون العامة بأنفسهم لذا قرر المشرع بان المجالس يجب ان تمثل ارادة الاشخاص المعنوية على المستوى المحلي فيجب ان تنتخب من سكان الوحدات المحلية **(فؤاد، ١٩٨٣، ص٩٩)**.

وهي مقومات اللامركزية الادارية الاقليمية وتعد الركن الاساسي لتحقيق استقلال الشخص اللامركزي ويعد الانتخاب الوسيلة الرئيسة لتطبيق الديمقراطية التي تجسد العلاقة الوثيقة بهذا النوع من اللامركزية **(د. ماجد الحلو، ١٩٩٩، ص ١٠٠)**.

- اللامركزية المرفقية التي تشمل الاجهزة الادارية الخاصة بالدولة ولها مميزاتها الخاصة وتباشر اختصاصاتها بنفسها وبإجراءات خاصة بها وتختلف عن الادارة التقليدية في الدولة وهدفها اشباع الحاجات العامة اقتصادية كانت او انتاجية فيوكل بها الى مختصين بإدارتها وتحت مسميات اللامركزية المصلحية، اللامركزية الفنية او المؤسسات العامة **(أ.م.د فرح، ٢٠١٦، ص٧٣)**.

الثاني: اللامركزية السياسية/ وتعني تنظيم سياسة الحكم في الدولة التي تتمتع بوحدات سياسية محلية وبصورة من صور السلطة الكاملة حيث تتضمن اختصاصات رئيسة منها (التشريعية، القضائية، التنفيذية) لذا تمنح الاقاليم وفق اللامركزية السياسية حق المساهمة في ادارة السلطة والحكم **(الوتري، ١٩٧٨، ص٧٤)**.

فهي وضع دستوري يقوم بتوزيع السلطات الحكومية والتشريعية والتنفيذية مع الحكومة الاتحادية في العاصمة وبقية الوحدات السياسية التي تفرض سيادتها الداخلية **(عبد الجبار، ٢٠١٣، ص٤٥)**.

اسباب تدهور اللامركزية في العراق: هناك مجموعة من الاسباب هددت مسار اللامركزية منها تعثر الوضع الامني وانعدام الرؤى البعيدة التي تحدد الاولويات والتي تسببت بتراجع اللامركزية في العراق والانشغال بالمصالح القومية الحزبية وتركيز البلد على تأمين وفرض الاجراءات الامنية المشددة اكثر من الاهتمام بالجانب العلمي والمهني .

- تفشي مظاهر الفساد المالي والاداري لا سيما في المناصب العليا في الدولة وتدني اداء مؤسسات الدولة في تنفيذ وعود الاصلاحات السياسية والاقتصادية مما ادى الى خروج الناس للاحتجاج على نظام المحاصصة وانتشار ظاهرة الفساد **(العنبكي، ٢٠١٦، ص٧٦)**.
- تضخم الجهاز الاداري والسياسي وعدم جاهزية الحكومات المحلية فيما يخص آلية فك الارتباط (نقل الصلاحيات) وغياب اصحاب الشهادات والكفاءات العلمية واستبدالهم بطبقة غير مؤهلة مما احدث خلل كبير لا سيما في الوحدات الادارية (وفق معاشية الباحثة كونها موظفة في محافظة بغداد).

المبحث الرابع: التحديات التي تحول دون تطور الحكومات المحلية

ان غياب الحكم الرشيد يعني اجهاض الطاقات والموارد والجهد الذي يستخدم في عملية التنمية فعند التدقيق بمعنى الحكم الرشيد وابعاده وعناصره يتجلى الارتباط بين الحكم الرشيد والتنمية بمعناها

الشامل وفي هذا البحث سنوجز بعض العوامل التي تعيق تطبيق الحكم الرشيد والذي ينعكس على تعثر اللامركزية المتمثلة بالحكومات المحلية عن تحقيق اهدافها المرجوة ومن هذه التحديات:

- **التعددية الحزبية/** التي يفرض كل حزب من خلالها انتخابه من قبل الناخبين وبذلك يهيمن التحالف او الحزب الحاكم الامر الذي جعل الديمقراطية مجرد واجهة شكلية تبرر الحكم الاستبدادي فيصبح من خلالها المجتمع منقاداً للاختيار السياسي عبر صندوق الانتخاب ولكن من خلال التزوير، لذا فالحديث عن الصالح العام يضل غائباً ما دامت النخبة الحاكمة التي تختبئ خلفه لم تنضج لتعبر عن الارادة الشعبية.
- انخفاض القيود القانونية المفروضة على الفاعلين السياسيين في الاحزاب السياسية (الحلبة السياسية) **(سامح، ٢٠٠٧، ص ٤٧-٤٨-٤٩)**.
- انتشار ظاهرة التفكك الاجتماعي الناجمة عن تفاقم عناصر الانفصام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بسبب انعدام العدالة في توزيع ثمار النمو والذي انتج عدة اشكال من التفاوتات.
- تباين شديد في مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية بين المجتمعات المحلية على صعيد المحافظات والمناطق الاخرى **(د. آمال، ٢٠٠٣، ص١٣٥)**.
- هيمنة الثقافة التقليدية التي تلغي تأثير المواطنين في الامور السياسية فيتأثرون بالسلطة ولا يكونوا مصدر ضغط عليها فتتوطد في مثل هذه المجتمعات الولاءات الفرعية متمثلة بالعلاقات العشائرية والطائفية والتي تؤثر بشكل كبير على تنمية المجتمع وتكون عقبة امام التحديات السياسية **(المنوفي، ١٩٨٠،ص١٤)**.
- **الضغط السكاني:** من اهم التحديات التي تواجه التقدم للحد من تفشي الفقر وخفض البطالة بين الشباب وتفاقم السكن العشوائي والضغط على الخدمات العامة والموارد اذ وفقاً للدراسات الديمغرافية ان عدد السكان في تزايد خلال السنوات القادمة الذي من شانه ان يزيد الضغط على الموارد الاقتصادية واستدامة التنمية والخدمات.

- ريعية الاقتصاد واعتماده بشكل رئيسي على النفط مما ادى الى عدم الاستقرار الاقتصادي وصعوبة توفير فرص عمل بحيث تتقلب اوضاع المجتمع وفقاً لمتغيرات اسعار النفط اذ يشغل القطاع النفطي حوالي ٣% من قوة العمل وهو الذي يجعل من ادماج النساء والفقراء صعب جداً في الاقتصاد الريعي.
- الفجوات الواسعة بين الحضر والريف من حيث الخدمات بمختلف اشكالها ومستويات الدخل فتظهر الاشكالية الحقيقية التي تواجه المسار التنموي وهي قاع المدينة (مناطق عشوائية وجيوب واحزمة الفقر بعد ان كان الريف متخلف عنها، لذا فقد ظل العراق يواجه تحديات كبيرة تعقيدات المشهد الاجتماعي الذي يكون مرتبطاً بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية والتاريخية والثقافية واهمها ما يرتبط بالفساد المالي والاداري فلا يزال العراق يحتل مستويات متدنية جداً في مؤشرات الشفافية حيث كشف مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٨ بتعثر جهود مكافحة الفساد وتفاقم ازمة الديمقراطية **(عدنان، ٢٠٢٢، ص ٣٢)**.
- عدم الاستقرار السياسي ويتمثل بالتنافس السياسي بين الكتل السياسية مما يهدد تداول السلطة بشكل سلمي مع كل عملية انتخابية وهذا العامل اكثر تهديداً للفئات الهشة والفقراء اللذين يزداد ضررهم بانعدام الامن والاستقرار **(احمد، ٢٠١٠، ص٥٣)**.

الخاتمة:

وفقاً لما تقدم فان سبب استمرار الرؤية الضبابية في كل محافظة هو ضعف التنسيق بين الوزارات والحكومات المحلية من جهة ومع الحكومة الاتحادية من جهة اخرى حول اختيار المشاريع والقرارات الامر الذي ولد نوع من التقاطع والتداخل بسبب ضعف المنهجيات الواقعية وعدم وجود قاعدة بيانات متكاملة تكون اساساً لاتخاذ القرارات.

وبمحاربة الفساد بكل اشكاله يصبح المجتمع باسره في نطاق التفاعل الايجابي الصحي لذا فان غياب الحكم الرشيد يؤدي الى ازدياد معدلات التوتر والاحباط الاجتماعي، العنف السياسي، واخفاق

مسار التنمية وبالإمكان ان يؤدي الى انهيار الدولة ذاتها لذا فهو مدخلاً اساسياً ومهماً لاستكمال بناء الدولة الحديثة وفق تطبيق حكم القانون والمساءلة والمشاركة وتوسيع الحريات والمستوى الكفء للإدارة العامة وقبل ذلك يجب الالتزام بتحقيق الصالح العام سواء من قبل الحكومة او الافراد في المجتمع.

لقد تطرق البحث الى تحديد بعض العوامل التي تعيق تطبيق الحكم الرشيد والذي ينعكس على تعثر اللامركزية المتمثلة بالحكومات المحلية من تحقيق الاهداف المرجوة تعتمد اللامركزية على الارادة السياسية للطبقة الحاكمة في اقراراها وتخليها عن جزء من سلطتها وبهذا فلا يمكن النظر الى اللامركزية بانها منفصلة عن المركزية بل متصلة معها ومتكاملة بها ولن تنجح دون ان تكون هناك سلطة مركزية تدعمها وتراقب اداءها، لذا فان كل تجربة يرافقها بعض السلبيات والاخفاقات والاخطاء الا ان هذا لا يعني عدم وجود نقاط ايجابية بالإمكان البناء عليها وتصحيح الاخطاء من اجل نجاح التجربة في تحقيق التنمية المحلية وبمشاركة الجميع وصولاً للرضا المجتمعي.

الهوامش:

الكتب:

*حسام قضب، ٢٠٠٣، تقييم كفاءة وفاعلية الآليات المحلية لصناعة القرار في العمران الحضري، المؤتمر العربي الاقليمي، تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة، ص١٣.

*وليد هلال وآخرون، ٢٠٠٩، دليل تنمية المجتمع المحلي، مؤسسة الملك خالد الخيرية، الاسكوا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

*صنم نراقي اندرليني ٢٠٢٠، صانعات السلام ما اهمية ما يفعلن، المراجعة اللغوية حسن الخاقاني، جمعية الامل العراقية، ط١، ص ١٥٥.

*منال طلعت محمود، ٢٠١٢، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص٢١٧.

*سامية خضر صالح، ٢٠٠٥، المشاركة السياسية والديمقراطية، القاهرة، ص١٩.

*البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٢، والصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي تقرير التنمية الانسانية العربية، خلق فرص للأجيال القادمة، ايقونات للخدمات المطبعية، عمان الاردن، ص١١١.

*د. غالب غانم، ٢٠٠٥، حكم القانون، المركز العربي لتطوير حكم لنزاهة بيروت، ص١٧.

*المركز الفلسطيني للاتصالات والسياسات التنموية، ٢٠١١، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، فلسطين، الخليل، ص١٤.

*مجيد الكرخي، ٢٠١٧، مؤشرات الحكم الرشيد، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص ٢١.

*اسماعيل الشطي وآخرون، ٢٠٠٦، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ط٢، ص٢٥.

* منال طلعت، مصدر سابق، ص ١٣٢.

*الغزالي صلاح، ٢٠١٠، الحكم الصالح الطريق الى التنمية دراسة، ص٦.

*توفيق رواية، ٢٠٠٥، الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ط١، القاهرة، مصر، ص٢٣٠.

*نعمان احمد الخطيب، ٢٠١١، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ص ١٦١.

*البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، مصدر سابق ص ١٠ .

*حسن اسامة، ٢٠١٤، مبادئ الحكم الرشيد في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، مركز العقد الاجتماعي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ص ٨.

*البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٢، ص ١٠.

* سامح فوزي الموسوعة السياسية للشباب، ٢٠٠٧، الحكم الرشيد، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ص٩٨.

*عدنان ياسين مصطفى، ٢٠١٩، اللامركزية وتنمية المجتمعات المحلية في العراق، دراسة تحليلية لمحافظتي واسط وبابل، مشروع الوكالة الالمانية للتنمية Giz، ص٣٣.

*نبيل عبد الرحمن حياوي، ٢٠١٠، اللامركزية والفيدرالية، المكتبة القانونية، شارع المتنبي بغداد، ط١،، ص١٧.

*د. ماهر صالح الجبوري، ١٩٩٧، مبادئ القانون الاداري، دراسة مقارنة، توزيع المكتبة القانونية، ص ١٣٣.

*سليمان محمد الطماوي، ١٩٧٧، مبادئ القانون الاداري، دراسة مقارنة الكتاب الاول، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ١١٧.

*محمد محمد بدران، ١٩٨٦، الادارة المحلية دراسات في المفاهيم والمبادئ العلمية، النهضة العربية، القاهرة، ص١٩.

*عامر ابراهيم احمد الشمري، ٢٠١٣، الادارة اللامركزية الاقليمية، دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ص٧٩.

*د. صالح فؤاد، ١٩٨٣، مبادئ القانون الاداري الجزائري، ط١، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان ص٩٩.

*د. ماجد راغب الحلو، ١٩٩٩، القانون الاداري، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ص ١٠٠.

*أ.م.د. فرح ضياء حسين مبارك، ٢٠١٦، الحكومات المحلية، ط٢، مكتب الهاشمي، للكتاب الجامعي، بغداد، ص٧٣).

* منير محمود الوتري، ١٩٧٨، بحوثي في كتاب، الجزء الاول، مطبعة الشعب، بغداد، ص٧٤.

*عبد الجبار احمد، ٢٠١٣، الفيدرالية واللامركزية في العراق، مؤسسة فردريش ايبرت، بغداد، ص ٤٥.

*سامح فوزي، ٢٠٠٧، مصدر سابق ٤٧-٤٨-٤٩.

*د. آمال شلاش، ٢٠٠٣، احتياجات مؤسسات المجتمع المدني في العراق، بحث القي في المؤتمر الاقليمي حول النهوض بالمجتمع المدني في العراق، عمان الاردن، ص١٣٥.

* كمال المنوفي، ١٩٨٠، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين تحليل نظري ودراسة ميدانية، دار بن خلدون، بيروت، ص١٤.

*عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق ص ٣١-٣٢.

* احمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، ٢٠١٠، الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص٥٣.

المجلات العلمية:

*نور قيس الخزعلي، ٢٠٢٢، الحكومات المحلية والفئات الهشة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٨،، ص١٤٤.

*بسام عبد الله البسام، ٢٠١٤، الحكومة الرشيدة، دراسة حالة المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية.

*عز الدين معميش، ٢٠١٢، المجتمع المدني في الاسلام، الجذور والضوابط والآفاق ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر مكة المكرمة الثالث عشر، تنظيم رابطة العالم الاسلامي ص (٤-٥).

*علي خليفة كواري، ١٩٩٣، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي العدد (١٦٨)، ص١٤٦.

*د. محمد حسن دخيل، ٢٠١١، الديمقراطية والحكم الصالح ودورهما في استقرار الانظمة والمجتمعات، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، مجلد (١)، العدد (٩)، ص ٤٨.

*أ.د. محمد محمود العجلوني، ٢٠١٩، اثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، جامعة اليرموك، المملكة الاردنية الهاشمية، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٣٩، عدد ٤، ص٦.

* محمد خلف بني سلامي ، ٢٠١٤، سامي سعيد محمود دراغمة، معايير الشفافية في الفقه الاسلامي واثرها في الوقاية من الازمات الاقتصادية، مجلة الجامعة الاسلامية، مجلد ٢٢، العدد ٢، ص ٤٧٩.

*د. مفيد ذنون يونس، ٢٠٠٩، التنمية الاقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، عدد ١٣، ص ١٢٧.

* بوحنية قوي وطيب ناصر، ٢٠١٤، الاصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد، في الدول المغاربية الجزائر انموذجاً، مجلة الباحث الاكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج الاخضر باتنة، العدد ٤، ص٦٤.

* عبد الكريم سعد محجوب ٢٠١٢، النظام السياسي الامثل بين الواقع والدراسة والطموح، دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الانسان، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد٢٠، ص٣٣٥.

* محمد مختار الشنقيطي، ٢٠١٨، الازمة الدستورية في الحضارة الاسلامية الدوحة، منتدى العلاقات العربية والدولية، ص١٠٨.

*عامر الكبيسي، ١٩٨٠، المركزية واللامركزية في الادب الاداري، مجلة التنمية الادارية العدد ١٤، بغداد، مطبعة المعارف،، ص ٤٩.

* طه حميد حسن العنبكي، ٢٠١٦، نحو سياسة عامة راشدة في العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد٢، العدد٤، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ص٦٧.

الرسائل والاطاريح:

*بلخير آسيا، ٢٠٠٩، ادارة الحكمانية ودورها في تحسين الاداء التنموي بين النظرية والتطبيق، الجزائر انموذجاً(٢٠٠٠-٢٠٠٧) رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،، ص٥٣.

* شمال احمد ابراهيم، ٢٠١١، اشكالية الديمقراطية التوافقية في العراق رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، ص٢٩.

*عبد الله حسين العساف، ٢٠٠٣، علاقة المركزية واللامركزية بالأداء الوظيفي، دراسة تطبيقية على مراكز الشرطة بمدينة الرياض، رسالة ماجستير اكاديمية نايف للعلوم الامنية والسعودية،، ص ٢٢.

المقالات على شبكة الانترنت:

*موقع ستار شمس اكبر موقع للأبحاث العلمية، ٦ نوفمبر ٢٠٢١، التنمية المستدامة اهدافها، ابعادها تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢.

المصادر الاجنبية:

* World Bank, Governance Development in practice, World Bank publication, Washington, 1994,p.xiv.

* Jean ctsiapis ،2009 ،Guid Deriot Administratif ellipses ،Paris,Ed2,p44